

Distr.: General
13 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الزيارة إلى المملكة العربية السعودية

تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب*

موجز

قام بن إميرسون بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، بصفته المقرر الخاص السابق المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وذلك لتقييم ما أحرزته المملكة العربية السعودية من تقدم في مجال قوانينها وسياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بالقياس إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية. ويشيد المقرر الخاص، على وجه الخصوص، بالجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من معاناة ضحايا الإرهاب من خلال برامج شاملة تتضمن تقديم الدعم المالي والنفسي والتثقيفي والمعنوي وفرص التوظيف.

وعلى الرغم من بعض الملاحظات الإيجابية الواردة في تقريره، يبدي المقرر الخاص العديد من الشواغل ويقدم توصيات رئيسية بشأن التشريعات التعسفية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتلك المتعلقة بالأمن الرامية إلى إخماد المعارضة، وبشأن التعريف الفضفاض للإرهاب الذي كثيراً ما يشكل الأساس لملاحقة أشخاص يعبرون عن آرائهم بشكل سلمي ويشاركون في أنشطة الدعوة دون عنف، لا سيما في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والصحفيين، فضلاً عن نخط القمع المنهجي في المنطقة الشرقية، حيث توجد غالبية السكان الشيعة.

* يعمم موجز التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير نفسه، الوارد في مرفق هذا الموجز، فيُعمم باللغة التي قُدم بها وباللغة العربية فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-21760(A)



* 1 8 2 1 7 6 0 *

وعلاوة على ذلك، يعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء العدد الكبير من التقارير المتعلقة بإجراء محاكمات غير عادلة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، والاحتجاز لفترات مطولة، واستخدام التعذيب، وانتزاع الاعترافات وانعدام المساءلة، فضلاً عن أن المملكة العربية السعودية لا توفر الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية أثناء الاحتجاز والاستجواب، وإزاء ممارستها القضائية المتمثلة في قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه على أنها أدلة، وهو يرى أن ذلك يشكل حرماناً من العدالة بصورة منهجية وصارخة.

وفيما يتعلق باستخدام عقوبة الإعدام بعد محاكمات من الواضح أنها غير عادلة، يؤكد المقرر الخاص أن فرض هذه العقوبة - لا سيما بالطريقة الوحشية والعلنية المستخدمة في المملكة العربية السعودية - يتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرى أن المملكة العربية السعودية تستخدم عقوبة الإعدام بطريقة عفا عليها الزمن، وتشكل معاملة لاإنسانية ومهينة، ليس فقط بالنسبة للشخص الذي تُنفذ بحقه، ولكن بالنسبة لجميع الذين يساهمون في تنفيذها والذين يشاركون كمتفرجين. وهي تخط من قدر شعب المملكة العربية السعودية ككل وتسيئ إليه.

وفي نهاية التقرير، يقدم المقرر الخاص عدداً من التوصيات إلى المملكة العربية السعودية، بما في ذلك بشأن التزاماتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب خارج إقليمها، في اليمن والجمهورية العربية السورية.

المرفق

تقرير المقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب عن بعثته إلى المملكة العربية السعودية

أولاً - مقدمة

- ١ - قام بن إميرسون بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، بصفته المقرر الخاص السابق المعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، تلبية لدعوة من الحكومة، من أجل تقييم ما أحرزته المملكة العربية السعودية من تقدم في مجال قوانينها وسياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بالقياس إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية.
- ٢ - ويتوجه المقرر الخاص بالشكر إلى حكومة المملكة العربية السعودية على دعوته لزيارة البلد، ويشيد بالشفافية والطريقة الودية والبناءة والتعاونية للحكومة فيما يتعلق بإجراء الزيارة وتيسيرها، كما يتوجه بالشكر إلى الحكومة على زيارة العمل السابقة التي أجراها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقد أُتيحت له في كلا الزيارتين فرصة إجراء حوار صريح ومفتوح بشأن معظم المسائل المثيرة للقلق. كما يتوجه بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة القطري في المملكة العربية السعودية على الدعم القيم الذي قدمه طوال فترة الزيارة.
- ٣ - ويعرب المقرر الخاص عن شكره لجميع مديري المؤسسات الحكومية الذين التقى بهم. وقال إنه تمكن من تبادل الآراء بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الإرهاب، وذلك مع وزير العدل، ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، ومدير المديرية العامة للمباحث التابعة لوزارة الداخلية، ورئيس المحكمة الجزائية المتخصصة، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ورئيس هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.
- ٤ - كما أجرى المقرر الخاص مناقشات مع رئيس مركز شرطة المنار، ومع مديري وموظفي سجن الحائر وسجن ذهبان ومركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية. وأجرى فريق المقرر الخاص مقابلات مع متهمين ومدانين بارتكاب جرائم إرهابية، كما قابل، وإن لم يكن بشكل خاص، ممثلي أسر ضحايا العنف الإرهابي.
- ٥ - وتشاطر المقرر الخاص استنتاجاته الأولية مع الحكومة في نهاية الزيارة، في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧.

ثانياً - الهجمات الإرهابية ضد المملكة العربية السعودية

- ٦ - أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن المملكة العربية السعودية قد تعرضت خلال العقود الثلاثة الماضية لعدد كبير من الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم القاعدة، ومؤخراً تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات، ضد أهداف عسكرية ومدنية. واستناداً إلى الوثائق الرسمية، فقد حدد البلد ما مجموعه ١٠٧٥ مؤامرة إرهابية منذ عام ١٩٨٧. وأبلغ المقرر الخاص بأن ٨٤٤ من هذه الهجمات وقعت بالفعل، وقد أدى العديد منها إلى عواقب مدمرة،

وتم إفشال ٢٣١ هجوماً. وبلغ عدد ضحايا الهجمات الإرهابية ١٧٨ ٣ شخصاً بين قتيل وجريح خلال هذه الفترة. ولم يكن بإمكان المقرر الخاص التحقق من هذه الأرقام. ومنذ عام ٢٠١١، تواجه الحكومة أيضاً احتجاجات في المنطقة الشرقية ذات الموقع الاستراتيجي، وهي المنطقة الرئيسية لإنتاج النفط وتسكنها غالبية المواطنين الشيعة. واستلهاماً لثورات الربيع العربي، فإن أقلية السكان الشيعة التي تواجه عمليات قمع مستمرة بدأت تطالب بإجراء إصلاحات.

ثالثاً- عناصر الإطار المفاهيمي

ألف- الإطار الدولي

٧- المملكة العربية السعودية طرف في بعض الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن بعض البروتوكولات الاختيارية^(١). وهي ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيد أنها ملزمة بالقواعد ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تشمل الحظر المطلق للتعذيب، وحظر الحرمان التعسفي من الحق في الحياة، وحظر الحرمان التعسفي من الحرية، وملزمة بالمبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك افتراض البراءة ومبدأ عدم التمييز. وهذه الحقوق تشكل جزءاً من القانون الدولي العربي. وهي حقوق منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد آمرة (قواعد آمرة من القانون الدولي) لا يجوز عدم التقيد بها.

٨- وقال إن القانون الإنساني الدولي^(٢) والقانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبقان على العمليات الأخيرة للمملكة العربية السعودية خارج إقليمها في الجمهورية العربية السورية واليمن. فالقانون الإنساني الدولي لا يحل محل القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح. ويظل النظامان نافذان ويكمل أحدهما الآخر^(٣).

باء- إطار العمل الوطني

٩- المملكة العربية السعودية دولة إسلامية. هي دولة لديها نظام حكم ديني تُستمد فيه جميع مصادر السلطة من الرب. ويستند نظامها القضائي إلى القانون الإسلامي (الشرعية) لكل من القضايا الجنائية والمدنية. والملك هو رأس النظام القانوني، وهو بمثابة محكمة الاستئناف النهائية ومصدر أوامر العفو. ويتألف النظام القضائي من ثلاث مستويات. وتنظر محاكم الشرعية في معظم الحالات في إطار ثلاث ولايات قضائية: المحكمة الابتدائية، ومحكمة النقض والمجلس الأعلى للقضاء. وإضافة إلى محاكم الشرعة العادية، ينظر ديوان المظالم في القضايا المتعلقة بالحكومة. ويكمل نظام المحاكم عن طريق عدة لجان شبه قضائية داخل الوزارات

(١) انظر الوثيقة A/HRC/WG.6/17/SAU/2.

(٢) المملكة العربية السعودية طرف في اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني.

(٣) مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، فتوى، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، الصفحة ٢٢٦.

الحكومية تعالج منازعات محددة، مثل القضايا المتعلقة بالعمالة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بدأت إعادة تنظيم النظام القضائي، وقد أقر بموجب مرسوم ملكي في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وشملت التغييرات إنشاء محكمة عليا جديدة ومحاكم تجارية ومحاكم عمالية ومحاكم إدارية خاصة.

١٠- وينص النظام الأساسي للحكم على أن "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله"^(٤). وبناء على ذلك، فإن الشريعة الإسلامية هي أساس الحكم الذي يميز الدولة وكذلك علاقتها مع مواطنيها. وعلى الرغم من أن المملكة قد صدقت على العديد من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، وهي عضو في مجلس حقوق الإنسان حالياً، ولديها إدارة كبيرة لحقوق الإنسان تابعة لوزارة الشؤون الإسلامية، فهي كثيراً ما تطرح الشريعة الإسلامية، أو الشرائع السماوية، وثقافتها والطابع الإسلامي للدولة باعتبارها عقبات تحول دون التنفيذ الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١١- وأشار المقرر الخاص إلى أن المصادر الحكومية تشدد على التزام المملكة العربية السعودية بالتعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى جهودها الرامية إلى وقف تدفق التمويل للإرهاب. ويظل مدى التنفيذ الفعال لهذه التشريعات موضع تساؤل. ويشيد المقرر الخاص بالجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من معاناة ضحايا الإرهاب من خلال برامج شاملة تتضمن تقديم الدعم المالي والنفسي والتثقيفي والمعنوي والفرص الوظيفية. ويشكل الدعم المالي والإسكان والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا الإرهاب وأسرهم جزءاً أساسياً من استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب^(٥).

١٢- ووافق الملك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على الجزء الأول من التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهو النظام المتعلق بجرائم الإرهاب وتمويله، ودخل حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ٢٠١٤^(٦). وأصدرت وزارة الداخلية في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ أنظمة وسّعت نطاق تعريف الإرهاب بموجب نظام مكافحة الإرهاب ووسّعت قائمة الأعمال المصنفة على أنها إرهاب. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اعتمد مجلس الوزراء نظام مكافحة الإرهاب وتمويله، الذي حل محل إطار عام ٢٠١٤. وأدى هذا النظام الجديد إلى نقل صلاحيات واسعة من وزارة الداخلية (التي أعيد تنظيمها في عام ٢٠١٧) إلى النيابة العامة ورئاسة أمن الدولة المنشأتين حديثاً^(٧)، وكلتاهما تتبعان للملك مباشرة.

١٣- وأنشئت المحكمة الجزائية المتخصصة في إطار المحكمة العامة بالرياض، في عام ٢٠٠٨، لمحكمة الأفراد المتهمين بالإرهاب. وجرى احتجاز الكثيرين بدعوى ضلوعهم في هجمات تنظيم القاعدة في المملكة، التي بدأت عام ٢٠٠٣. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧، تم احتجاز

(٤) المرسوم الملكي رقم ألف/٩٠ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٩٢.

(٥) انظر A/HRC/20/14.

(٦) المرسوم الملكي رقم م/١٦ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(٧) أنشئت رئاسة أمن الدولة بموجب مرسوم ملكي صادر في تموز/يوليه ٢٠١٧ لتنسيق جميع المؤسسات الأمنية السعودية، بما في ذلك إدارات مكافحة الإرهاب والاستخبارات الداخلية، ووضعت تحت سلطة الملك مباشرة (وهو أيضاً رئيس الوزراء) وتم تجاوز وزارة الداخلية. صحيفة "Saudi Gazette" - المملكة العربية السعودية تنشئ هيئة أمنية جديدة - ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧.

حوالي ٩ ٠٠٠ من المشتبه فيهم، استناداً إلى أرقام رسمية. وخضع الكثيرون منهم إلى برنامج "المناصحة" الذي أنشئ في عام ٢٠٠٤^(٨).

رابعاً- الشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف- تعريف الإرهاب بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب

١٤- يتضمن نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله لعام ٢٠١٤ تعريفاً فضفاضاً للغاية للجرائم الإرهابية، فهو يشمل أي عمل مباشر أو غير مباشر يقصد به الإخلال بالنظام العام للدولة أو يعرض الأمن الوطني للخطر أو استقرار الدولة أو يهدد الوحدة الوطنية أو يعطل النظام الأساسي للحكم أو بعض مبادئه أو يقوض سمعة الدولة أو مكانتها أو يلحق الضرر بالمرافق العامة أو الموارد الطبيعية^(٩). وأي شخص، سواء أكان مواطناً سعودياً أو أحد الرعايا الأجانب، اتهم بهذا السلوك داخل البلد أو في الخارج، يكون عرضة للملاحقة داخل المملكة العربية السعودية بتهمة "الإرهاب". ويشمل ذلك من يحاولون تغيير نظام الحكم في المملكة العربية السعودية أو يلحقون الضرر بمصالحها الاقتصادية أو أمنها الوطني أو الاجتماعي^(١٠). وفي إطار هذا التعريف الواسع، فإن أي شخص يطعن في سلطة الدولة أو سياساتها يمكن أن يعتبر إرهابياً.

١٥- والأنظمة الصادرة عن وزارة الداخلية في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، وسعت نطاق تعريف الإرهاب الفضفاض أصلاً على النحو الوارد في نظام مكافحة الإرهاب، فضمنته الدعوة للفكر الإلحادي بأي صورة كانت، أو التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي التي قام عليها هذا البلد^(١١). وشمل التعريف أيضاً أي شخص لديه اتصال أو مراسلات مع أي جماعات أو تيارات فكرية أو أفراد معادين للمملكة^(١٢)؛ وكل من يسعى لزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية، أو الدعوة، أو المشاركة، أو الترويج، أو التحريض على الاعتصامات، أو المظاهرات، أو التجمعات، أو البيانات الجماعية بأي دعوى أو صورة كانت؛ وأي شخص يمس بوحدة أو استقرار المملكة بأي وسيلة كانت^(١٣). وتشير توجيهات الوزارة إلى أن الإرهاب يشمل قيام أي شخص بحضور مؤتمرات أو حلقات دراسية أو اجتماعات داخل المملكة أو خارجها تستهدف أمن المجتمع، أو تزرع الشقاق في المجتمع^(١٤)، فضلاً عن الذين يقدمون على التحريض أو استعداد بلدان ولجان أو منظمات دولية ضد المملكة^(١٥).

١٦- وذكر أن لجنة مناهضة التعذيب أعربت عن قلقها لأن نظام مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤ يجرم أي تعبير سلمي عن الرأي أو المعتقد يترتب عنه يهدد الوحدة الوطنية أو يقوض

(٨) Lori Plotkin Boghardt, "From ISIS to activists: new security trials in Saudi Arabia", Washington

.Institute for Near East Policy, *Research Notes*, No. 33, May 2016

(٩) المادة ١.

(١٠) المادة ٣.

(١١) المادة ١.

(١٢) المادة ٦.

(١٣) المادة ٨.

(١٤) المادة ٩.

(١٥) المادة ١١.

سمعة الدولة أو موقفها^(١٦). وقد أشار الفريق العامل المعني بمسألة الاعتقال التعسفي إلى حدوث انتهاكات خطيرة ومنهجية للقواعد المتعلقة بالحقوق في محاكمة عادلة، بما في ذلك التزام الحكومة بتعريف الجرائم الجنائية بشكل دقيق في إطار القانون^(١٧).

١٧- ويتفق المقرر الخاص مع هذا التقييم، ويرى أن تعريف الإرهاب الوارد في نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله فضفاض بصورة مثيرة للاعتراض ولا يستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فمفهوم الإرهاب ينبغي أن يقتصر على أعمال العنف أو التهديد المرتكبة لأسباب سياسية أو أيديولوجية أو دينية أو غير ذلك من الدوافع، بهدف بث الخوف بين السكان أو شرائح من السكان، من أجل إكراه حكومة أو منظمة دولية على اتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراء. وخلافاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان الأساسية، تنص المادتان ١ و ٣ من نظام عام ٢٠١٤ على تجريم طائفة واسعة من أشكال التعبير والرأي والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وكذلك حرية الفكر والدين. ولهذا تأثير تقييدي بشكل خطير على المجتمع المدني، لأن أي عمل سياسي غير حكومي يمكن أن يجرم كفعل من أفعال الإرهاب. ويمكن أيضاً استخدام النظام الصادر عام ٢٠١٤ لطلب تسليم معارضين سياسيين سلميين ومدافعين عن حقوق الإنسان التمسوا اللجوء في الخارج.

١٨- أما المادة ٣٠ الجديدة الواردة في النظام الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فتوسع نطاق تعريف الإرهاب ليشمل من يصفون الملك أو ولي العهد بأي وصف فيه تهجم على الدين أو العدالة.

١٩- وبما أن تعريف الإرهاب قد يشمل الدعوة السلمية للإصلاح السياسي أو إصلاح السياسات، أو انتقاد الملك، فإن التعبير السلمي عن المعارضة يمكن أن يؤدي إلى الملاحقة بتهمة الإرهاب وفقاً لهذا الحكم. كما يجري قمع الحرية الفكرية والأكاديمية دون رحمة. ووردت مسألة إساءة استخدام الوضع الأكاديمي أو الاجتماعي أو وسائل الإعلام بوصفها عوامل مشددة للعقوبة تؤدي إلى أحكام بالسجن لمدة لا تقل عن ١٥ سنة على أبسط المخالفات. وتجسد المادة ٤٤ هجوماً مباشراً على حرية التعبير، فهي تنص على أن يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات كل من أذاع أو نشر بأي وسيلة خبراً أو بيانات كاذبة أو إشاعة كاذبة أو مغرضة أو نحو ذلك، بغرض تنفيذ جريمة إرهابية.

٢٠- وأوصى المقرر الخاص في نهاية زيارته القطرية بأن على الحكومة التعجيل بمراجعة تعريف الإرهاب الوارد في نظام مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤ بغية مواءمته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والكف عن استخدام نظام مكافحة الإرهاب وغيره من أشكال التشريعات المتصلة بالأمن القومي لقمع المعارضة السياسية السلمية أو النقد أو الاحتجاج غير العنيف. وبدلاً من مواءمة التعريف مع المعايير الدولية، وسعت المملكة العربية السعودية نطاق تطبيق هذا النظام للبطش بصورة قمعية أكبر على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية التي تتمتع بحماية دولية. وبالمثل، تجاهلت المملكة العربية السعودية توصية لجنة مناهضة التعذيب التي تدعو إلى النظر في تنقيح تعريف الإرهاب الوارد في نظام جرائم الإرهاب وتمويله بحيث تكون أحكامه التجريبية في

(١٦) انظر CAT/C/SAU/CO/2، الفقرة ١٦.

(١٧) انظر A/HRC/WGAD/2015/38، الفقرة ٧٤.

أضيق الحدود ولا تُستخدم كأساس لملاحقة الأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم بشكل سلمي ويشاركون في أنشطة الدعوة الخالية من العنف، لا سيما في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان^(١٨).

باء - استخدام مكافحة الإرهاب والتشريعات ذات الصلة بأمن الدولة لقمع المعارضة

٢١- عقب تلقي العديد من التقارير عن اضطهاد المنشقين باستخدام نظام مكافحة جرائم الإرهاب لعام ٢٠١٤، يلاحظ المقرر الخاص بقلق شديد أن أول شخص أُدين بموجب هذا النظام أمام المحكمة الجزائية المتخصصة هو وليد بن سامي أبو الخير، وهو محام في مجال حقوق الإنسان ورئيس منظمة مستقلة لحقوق الإنسان أسست عام ٢٠٠٨ (مرصد حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية)^(١٩).

٢٢- وهناك العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان البارزين، وشخصيات دينية وكتاب وصحفيين وأكاديميين وناشطين مدنيين كانوا موضوع بلاغات مقدمة من مكلفين بولايات الإجراءات الخاصة^(٢٠). وشمل هؤلاء ١١ من مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في المملكة العربية السعودية. وذكرت الحكومة في ردودها أن هؤلاء الأشخاص اعتقلوا بسبب جرائم متصلة بالإرهاب وأمن الدولة. وتصنيف الحكومة لجرائمهم المزعومة يبين أنواع الأنشطة التي يُلاحق ممارسوها بتهمة الإرهاب في المملكة العربية السعودية. وهي تشمل "جرائم" تضليل الرأي العام وتشويه سمعة البلد؛ والطعن في أمانة وديانة أعضاء هيئة كبار العلماء؛ والخط من قدر الجهاز القضائي وإهانته؛ والتشكيك في استقلال القضاء؛ وعدم احترام المهن القانونية؛ ونشر بيانات والإدلاء بمعلومات غير صحيحة وغير مثبتة وغير موثقة بقصد الإساءة لسمعة المملكة. وهذه الجرائم منصوص عليها في التشريعات الوطنية، بما في ذلك النظام الأساسي للحكم، ونظام مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤ ونظام الجمعيات والمؤسسات (المرسوم الملكي رقم م/٨ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) وأكدت الحكومة في ردودها على أن تلك المحاكمات متوافقة مع القواعد والمعايير الدولية، ولا سيما المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٩(٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يمكن أن يتفق المقرر الخاص مع هذا الاستنتاج.

٢٣- ويشدد المقرر الخاص على أنه وفقاً للمادة ٢٩(٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يجوز وضع قيود على ممارسة الحقوق والحريات المكرسة في الإعلان إلا القيود التي يقرّها القانون وتكون ضرورية لأسباب موضوعية لضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحرّيات الآخرين واحترامها، والوفاء بمقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع متعدد وديمقراطي. وعلى الدول التزام إيجابي بتعزيز وضمان وجود بيئة تمكينية^(٢١) للمواطنين لممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات سلمياً. أما الأشخاص الذين لديهم معتقدات لا تروق

(١٨) انظر CAT/C/SAU/CO/2، الفقرة ١٨.

(١٩) انظر SAU 14/2014.

(٢٠) انظر SAU 2/2011، SAU 3/2011، SAU 5/2011، SAU 2/2012، SAU 6/2012، SAU 7/2012، SAU 8/2012،

SAU 9/2012، SAU 13/2012، SAU 5/2013، SAU 8/2013، SAU 1/2014، SAU 2/2014، SAU 5/2014،

SAU 6/2014، SAU 11/2014، SAU 13/2014، SAU 14/2014، SAU 1/2015، SAU 3/2015، SAU 11/2015،

SAU 4/2016، SAU 5/2016، SAU 1/2017، SAU 2/2017، SAU 8/2017 and SAU 12/2017.

(٢١) A/HRC/20/27، الفقرة ٦٣.

للدولة، فلديهم الحق مع ذلك في نقل المعلومات والآراء والمشاركة والإسهام في بناء مجتمع عادل، بحرية ودون خوف.

٢٤- وعلى الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمها المقرر الخاص، فإن الحكومة لم تتمكن من الوصول إلى أي من المحتجزين حالياً بسبب جرائم متصلة بممارسة الحق في حرية التعبير. وقدم إلى السلطات المعنية قائمة بأسماء من كان يود مقابلتهم على أفراد. وشملت القائمة عدداً من الأشخاص الذين تم استعراض حالاتهم من قبل الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في عام ٢٠١٥، ووجد أن احتجازهم يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وضمت القائمة سليمان بن إبراهيم الرشودي، وعبد الله بن حميد الحميد، ومحمد بن فهد القحطاني، وعبد الكريم بن يوسف الخضير، ومحمد بن صالح البجادي، وعمر بن محمد السعيد، وفاضل مكي المناسف، ورائف بدوي. وفي كل حالة، وجد الفريق العامل أن الحرمان من الحرية كان تعسفياً لأنه كان بسبب الممارسة السلمية لحرية التعبير والتجمع السلمي^(٢٢). ويشعر المقرر الخاص بقلق عميق إزاء عدم تنفيذ هذا القرار بعد أكثر من عامين من صدوره، ويكرر من جديد طلب المجتمع الدولي بأن تفرج الحكومة عن الأشخاص الواردة أسماؤهم في القرار.

٢٥- كما يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء نمط القمع المنهجي في المنطقة الشرقية التي تسكن فيها غالبية السكان الشيعة. وتلقى المقرر الخاص ادعاءات موثوق بها تفيد باحتجاز العديد من الأشخاص الذين احتجوا على قمع السكان الشيعة. ويجري حالياً إحالة قضاياهم إلى المحكمة الجزائية المتخصصة. وأفيد بأن العديد من المحتجزين مارسوا الاحتجاج سلمياً، ولم يطالبوا إلا بزيادة الحريات الدينية، والمساواة في الحقوق بالنسبة للسكان الشيعة، والإصلاح السياسي. وقد أدين بعضهم بسبب التعبير عن آرائهم السياسية، وأدين البعض الآخر بسبب تنسيق الاحتجاجات عبر وسائط التواصل، كما أدين بعض الأشخاص بسبب توفير الإسعافات الأولية للمحتجزين. وهناك عدد من الأشخاص دون سن المسؤولية الجنائية وقت ارتكابهم الجرائم المزعومة، صدر بحقهم الحكم بالإعدام. ونُفذ حكم الإعدام بالفعل بحق بعض المدانين^(٢٣).

٢٦- وفي إحدى القضايا، أدين رجل سني أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بسبب نشره مقالاً ينتقد فيه تحامل علماء الدين السنة ضد الشيعة ومعتقداتهم. وحكمت عليه المحكمة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بتهم تشمل بذر الشقاق، والمساس بالنظام العام وصورة الدولة، والتشكيك في نزاهة المسؤولين الحكوميين والتشهير بالزعماء الدينيين. ومنعت المحكمة من الكتابة في الصحف وشبكات التواصل الاجتماعي، ومن الظهور في التلفزيون أو الإذاعة. وأيدت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجزائية المتخصصة الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٤^(٢٤).

٢٧- ويلاحظ المقرر الخاص أن هذه الاعتقالات والاحتجازات والإداناة لا تكشف العيوب الخطيرة في تشريعات مكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية فحسب، بل توجه رسالة إلى المواطنين والمدافعين عن حقوق الإنسان مفادها أنهم سيلاحقون إذا انخرطوا في هذه الأنشطة المحددة بشكل فضفاض.

(٢٢) A/HRC/WGAD/2015/38.

(٢٣) انظر SAU 9/2014، SAU 12/2014، SAU 6/2015، SAU 8/2015، SAU 2/2016، SAU 5/2016، SAU 7/2016.

and SAU 7/2017.

(٢٤) انظر SAU 11/2015.

٢٨- وأعرب المقرر الخاص عن إدانته القوية لاستخدام تشريعات مكافحة الإرهاب ضد الأشخاص الذين يمارسون بشكل سلمي حقوقهم في حرية التعبير، وحرية الدين أو المعتقد، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات^(٢٥). وفيما يتعلق بالقانون الدولي، فإن ضرورة مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يساء استخدامها كذريعة قانونية لقمع حملات الدعوة العامة التي يقوم بها منتقدون سلميون، ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، وأفراد الأقليات. غير أن هذا الأمر يحدث بشكل معتاد حالياً في المملكة العربية السعودية.

٢٩- ويكرر المقرر الخاص توصيته الأولى المقدمة إلى الحكومة في ختام الزيارة القطرية، بأن عليها القيام على وجه السرعة بإنشاء آلية مستقلة تُعنى بالأمن الوطني والإجراءات القانونية الواجبة لكي تعيد النظر في جميع حالات الأفراد الذين يقضون حالياً عقوبات بالسجن بسبب تصرفات تشكل ممارسة لحقهم في حرية التعبير وحرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو الرأي أو التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وينبغي أن تكون لهذه الآلية صلاحية تخفيف الأحكام أو العفو فوراً عن جميع هؤلاء السجناء.

جيم- المحاكمات غير العادلة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة

٣٠- هناك القليل من المعلومات العامة عن القضايا المعروضة على المحكمة الجزائية المتخصصة. وقد أنشئت المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ من أجل محاكمة المحتجزين في جرائم تتعلق بالإرهاب. وفي ذلك الوقت، تم تجهيز ملفات تتعلق بـ ٩٩١ محتجزاً لمحاكمتهم بتهم يُعاقب عليها بالإعدام. وفي عام ٢٠٠٩، أعلنت وزارة الداخلية عن بدء المحاكمات. وكانت معظم القضايا التي تنظر فيها المحكمة مخاطة بالسرية^(٢٦). ويبدو أن المحكمة تعمل بصورة نشطة للغاية: وفقاً للأرقام المتاحة للمقرر الخاص، فصلت المحكمة، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في ٢٢٥ قضية شملت ١٢٢ متهماً. وعلم المقرر الخاص من مصادر موثوقة أن المحكمة قد ركزت في البداية على ادعاءات العنف السياسي المرتبط بتنظيم القاعدة. ومع ذلك، بدأ ذلك يتغير اعتباراً من عام ٢٠١٠ وخلال السنوات الثماني الماضية حيث استخدمت المحكمة بصورة متزايدة لمحاكمات تتعلق بالناشطين في مجال حقوق الإنسان والناشطين السياسيين. وبدلاً من التحسين التدريجي لحالة حقوق الإنسان التي تحرص الحكومة على تصويرها على الصعيد الدولي، تبدو الصورة الحقيقية المتمثلة في أن المملكة العربية السعودية تتراجع أكثر من أي وقت مضى نحو القمع السياسي الشديد.

٣١- وتشير هذه المحاكمات السرية مخاوف كبيرة بشأن نزاهتها. وتلقى المقرر الخاص تقارير عديدة عن عدم الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك عدم ضمان المثلث الفعلي أمام القضاء؛ وإجراء المحاكمات سرّاً؛ وإجراء المحاكمات في غياب محامي الدفاع؛ والمحاكمات الغيابية دون دفاع فعال. وتلقى المقرر الخاص تقارير متسقة على نطاق واسع تتعلق باستخدام

(٢٥) أعرب مجلس حقوق الإنسان في قراراته ١٨/٢٥ و ٣١/٢٧ و ٣١/٣٢ و ٥/٣٤ عن قلقه الشديد لأن "التشريعات والتدابير الأخرى المتعلقة بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب، مثل القوانين المنظمة لمنظمات المجتمع المدني، أسيء استخدامها، في بعض الحالات، لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان أو لأنها أعاق عملهم أو عرضت سلامتهم للخطر على نحو مناف للقانون الدولي".

(٢٦) انظر أيضاً Amnesty International, Saudi Arabia: Assaulting Human Rights in the Name of Counter-Terrorism (London, 2009), MDE23/009/2009.

التعذيب وإساءة معاملة المحتجزين؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ وعدم مراعاة الحق في الحصول على مستشار قانوني مستقل خلال الاحتجاز (وهو وسيلة رئيسية للحماية من التجاوزات)؛ وعدم إجراء فحوص طبية مستقلة بالفعل للمشتبه فيهم الذين يدعون التعرض للتعذيب؛ وممارسة احتجاز المشتبه بهم في الحبس الانفرادي أو الاحتجاز السري؛ وقبول الأدلة المنتزعة تحت التعذيب على نحو يشكل انتهاكاً للالتزامات المملكة العربية السعودية بموجب المادة ١٥ من اتفاقية مناهضة التعذيب؛ وتنفيذ الإعدامات بعد محاكمات غير عادلة بشكل واضح^(٢٧). وأكد رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة للمقرر الخاص توفير الحماية لجميع الحقوق المكفولة للمتهم. ولا يسلم المقرر الخاص بأن الأمر كذلك.

١- استخدام التعذيب، والاعترافات القسرية، وانعدام المساءلة

٣٢- أبلغت الحكومة المقرر الخاص خلال الزيارة بوجود ضمانات قانونية لمنع التعذيب بموجب نظام الاجراءات الجزائية لعام ٢٠١٣. وتنفي الحكومة نفيًا قاطعاً بأن يكون أي محتجز قد تعرض للتعذيب، وأكدت للمقرر الخاص أن جميع المحتجزين يحصلون دائماً على جميع حقوقهم المشروعة. ومن المستغرب صدور مثل هذا التأكيد من أي دولة، وبخاصة في حالة المملكة العربية السعودية.

٣٣- وتخضع جميع السجون وأماكن الاحتجاز في المملكة العربية السعودية لإشراف هيئة التحقيق والادعاء العام (ديوان المدعي العام). وهذه المؤسسة مخولة القيام بعمليات تفتيش لمراقبة ظروف احتجاز المعتقلين وضمان تطبيق الأنظمة المناسبة. ومكتب المدعي العام مكلف بالتحقيق في ادعاءات التعذيب. ووفقاً للفقرة ٥ من نظام الخدمات الطبية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٠٩٣ (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، يخضع جميع الأشخاص لفحص طبي عند دخولهم السجن، ثم يخضعون لفحوص طبية دورية.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الحكومة إلى وجود آليات لرصد السجون والشرطة تابعة لهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. وأبلغ ممثلو المنظمين المقرر الخاص بأنهم قاموا بزيارات مفاجئة إلى السجون وأماكن الاحتجاز وأجروا تقييماً للشكاوى المتعلقة بسوء المعاملة. ولكلتا المنظمين مكاتب في بعض السجون.

٣٥- ومع ذلك، تلقى المقرر الخاص تقارير جيدة التوثيق عن استخدام التعذيب وسوء المعاملة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ضد الأفراد المتهمين بارتكاب أعمال إرهابية، واستخدام الاعترافات القسرية بوصفها الأدلة الوحيدة أو الحاسمة لإدانتهم^(٢٨). وفي تقرير نشر في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها العميق إزاء التقارير العديدة التي عرضت عليها بشأن انتشار ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز في المملكة العربية السعودية، ولا سيما في المديرية العامة للمباحث

(٢٧) انظر SAU 5/2016.

(٢٨) المرجع نفسه. انظر أيضاً A/HRC/WGAD/2015/38؛ وOliver وBoghardt، "From ISIS to activists"; وWindridge، "Fatally flawed: an analysis of the judgment against a youth protester sentenced to death by Saudi Arabia's Specialized Criminal Court".

التابعة لوزارة الداخلية وفي سجون المباحث^(٢٩). ويُزعم أن طرق التعذيب المستخدمة تشمل الصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم، والاحتجاز الانفرادي المطول، والضرب على الرأس والوجه والفكين والقدمين^(٣٠). ويشير إلى أن خطورة جريمة التعذيب تدل على المكانة المميزة التي يحظى بها حظر التعذيب في القانون الدولي، باعتباره ضمن القواعد الآمرة من القانون الدولي العرفي وكونه من حقوق الإنسان القليلة التي لا يجوز تقييدها.

٣٦- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها لأن المحكمة في المملكة العربية السعودية تقبل الاعترافات القسرية كأدلة، مما ينتهك المادة ٥ من اتفاقية مناهضة التعذيب^(٣١). واستنكرت اللجنة عدم وجود أحكام محددة لإبطال الاعترافات المتحصل عليها بطريقة تشكل انتهاكاً للاتفاقية، بما في ذلك عدم الإبلاغ عن التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتزاع الاعترافات. ويشير المقرر الخاص إلى أن قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه في المحكمة يوفر حافزاً لاستخدام التعذيب. وتهدف المادة ١٥ إلى إبطال هذا الحافز وضمان نزاهة الإجراءات الجنائية وموثوقية أحكام الإدانة التي تصدر.

٣٧- ويلاحظ المقرر الخاص أن قضاة المحاكم لا يتعاملون بمجدية على ما يبدو مع الادعاءات المتعلقة بالتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. ومما يثير القلق بوجه خاص هو أن المحكمة الجزائية المتخصصة رفضت، مثلما ورد، إجراء تحقيقات في ادعاءات التعذيب^(٣٢). وفي إحدى الحالات، سجلت المحكمة في حكمها ادعاءات متعلقة بالتعذيب، ولكنها رفضت طلب الدفاع إجراء تحقيق أو عرض تسجيل الفيديو الخاص باستجواب المتهم^(٣٣). وبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ تم رسمياً تسجيل أكثر من ٣ ٠٠٠ ادعاء متعلق بالتعذيب^(٣٤). وعلى الرغم من ذلك، لا علم للمقرر الخاص بملاحقة أي مسؤول على ممارسة التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. والحماية المكفولة نظرياً بموجب القانون يبدو أنها وهمية في الواقع العملي.

٣٨- ويشير المقرر الخاص إلى أن ضحايا التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة يجب أن يكون لهم الحق في تقديم شكوى بشأن سوء المعاملة أثناء الاحتجاز^(٣٥). وعتبة مقبولة الشكوى

(٢٩) المادة ٢ من نظام الإجراءات الجزائية تحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، وتحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة. المرسوم الملكي رقم ٤٣ (١٦ حزيران/يونيه ١٩٥٨) ينص على عقوبة تصل إلى ١٠ سنوات سجن على المسؤول الذي يثبت تورطه في إساءة المعاملة أو الإكراه، مثل التعذيب أو المعاملة القاسية باسم الوظيفة؛ ويشمل هذا الحكم فرض عقوبات رادعة. وينص كذلك على أن لكل من لحق به ضرر الحق في الحصول على تعويض مناسب (CAT/C/SAU/Q/2/Add.2، الفقرة ٢).

(٣٠) انظر SAU 1/2008, SAU 2/2008, SAU 9/2008, SAU 11/2008, SAU 1/2009, SAU 5/2009, SAU 6/2009, SAU 2/2011, SAU 5/2011, SAU 2/2012, SAU 3/2012, SAU 8/2012, SAU 10/2012, SAU 3/2013, SAU 7/2013, SAU 1/2014, SAU 5/2014, SAU 6/2014, SAU 10/2014, SAU 11/2014, SAU 1/2015, SAU 3/2015, SAU 5/2015, SAU 6/2015, SAU 8/2015, SAU 10/2015, SAU 11/2015, SAU 2/2016, SAU 5/2016, SAU 7/2016, SAU 1/2017, SAU 7/2017 and SAU 1/2018.

(٣١) انظر CAT/C/SAU/CO/2، الفقرة ٢٣.

(٣٢) رفض قضاة المحكمة مراراً النظر في ادعاءات مُتهمين بالإرهاب أشاروا فيها إلى أنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء استجوابهم بهدف انتزاع اعترافهم (انظر الوثيقة CAT/C/SAU/CO/2، الفقرة ١٧).

(٣٣) انظر Windridge, "Fatally flawed".

(٣٤) CAT/C/SAU/Q/2/Add.2، الفقرة ٧٠.

(٣٥) انظر المادتين ١٣ و ١٦ من اتفاقية مناهضة التعذيب والوثيقة A/HRC/13/39/Add.5.

يجب ألا تمس فعالية الإجراءات^(٣٦). وأي ادعاء يتعلق بالتعذيب يجب أن يتبعه فوراً إجراء تحقيق نزيه بواسطة هيئة مستقلة عن الجاني المزعوم. وحيثما توفرت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب أو سوء المعاملة قد ارتكب، تفرض المادة ١٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب التزاماً على الدولة بإجراء تحقيق^(٣٧).

٣٩- وقد يكون من الصعب إثبات حدوث التعذيب. ويلاحظ المقرر الخاص أن نظام مكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية يسمح بالاحتجاز الانفرادي لفترات طويلة^(٣٨). وقد لاحظت الجمعية العامة، في قرارها ١٤٦/٧٠، بأن الحبس الانفرادي المطول أو الاحتجاز في أماكن سرية يمكن أن يسهل ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويمكن أن يشكل بحذ ذاته ضرباً من ضروب تلك المعاملة^(٣٩). وأكدت لجنة مناهضة التعذيب مراراً أن الحبس الانفرادي يحرم المحتجزين من الضمانات القانونية ضد التعذيب^(٤٠).

٤٠- وتلقى المقرر الخاص شهادات من أشخاص لم يروا محام قط خلال كامل مدة التحقيق. وهناك أشخاص آخرون قابلوا محاميهم في مرحلة متأخرة للغاية من العملية. وقال إن الاتصال بمحام في وقت مبكر أمر حاسم في تحقيق المستويات الأساسية من الشفافية. أما الممارسة السائدة في المملكة العربية السعودية فتترك المحتجزين تحت رحمة السلطة المحتجزة تماماً^(٤١). وفي نهاية الزيارة القطرية، دعا المقرر الخاص الحكومة إلى إدخال إصلاحات فورية لضمان حضور محامين تلقائياً بعد احتجاز المشتبه فيه، من أجل القضاء على الممارسة الحالية المتمثلة في الحصول على التمثيل القانوني المطلوب بعد صدور إذن من هيئة التحقيق والادعاء العام^(٤٢). ومرة أخرى، فإن المملكة العربية السعودية لم تتجاهل توصية المقرر الخاص فحسب، بل اعتمدت أحكاماً جديدة تشكل تحدياً صارخاً. فالنظام الصادر عام ٢٠١٧، الذي بدأ العمل به عقب الزيارة القطرية، ينص على أن يتمتع المدعي العام بسلطة تقديرية غير مقيدة تتمثل في منع المحامين من التواصل مع موكلهم في أي وقت من الأوقات أثناء التحقيق^(٤٣).

٤١- إن عدم توفير المملكة العربية السعودية الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية أثناء الاحتجاز والاستجواب، وممارستها القضائية المتمثلة في قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه كأدلة،

(٣٦) انظر لجنة مناهضة التعذيب، *باروت ضد إسبانيا*، (CAT/C/14/D/6/1990)، الفقرة ١٠-٤. و*بلانكو آباد ضد إسبانيا* (CAT/C/20/D/59/1996)، الفقرة ٨-٦؛ و*عبدلي ضد تونس* (CAT/C/31/D/188/2001)، الفقرة ١٠-٦؛ و*لطيف ضد تونس* (CAT/C/31/D/189/2001)، الفقرة ١٠-٦؛ و*ديميتروف ضد صربيا والجبل الأسود* (CAT/C/34/D/171/2000)، الفقرة ٧-٢.

(٣٧) CAT/C/SR.145، الفقرة ١٠؛ وCAT/C/SR.168، الفقرة ٤٠؛ وCAT/C/FRA/CO/3، الفقرة ٢٠؛ و*بلانكو آباد ضد إسبانيا*، الفقرة ٨-٢.

(٣٨) انظر المادة ٦ من النظام الصادر عام ٢٠١٤، والمادتين ٢٠-٢١ من النظام الصادر عام ٢٠١٧.

(٣٩) الفقرة ١٣.

(٤٠) CAT/C/SAU/CO/2، الفقرة ١٦.

(٤١) A/HRC/13/39/Add.5.

(٤٢) انظر المادة ١٠ من النظام الصادر عام ٢٠١٤.

(٤٣) المادة ٢١.

يشير بقوة إلى أنها ممارسة تم إقرارها بشكل رسمي^(٤٤). وتشكل الحالة في المملكة العربية السعودية إنكاراً للعدالة بصورة منهجية وصارخة في هذا الصدد. إن الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان تحظر على أي دولة تسليم مشتبه فيهم إلى المملكة العربية السعودية لمحاكمتهم في غياب الضمانات القوية التي يمكن التحقق منها بصورة مستقلة بأنهم لن يتعرضوا لسوء المعاملة، ولعدم وجود تعهد قابل للتنفيذ بعدم استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه كأدلة. ومن أجل استيفاء المعايير الدولية، لا بد أن تكون هذه الضمانات مسنودة بالرصد الفعال والمستقل.

٢- الاحتجاز الاحتياطي المطول والتحقيقات المعيبة

٤٢- يتعرض المتهمون بجرائم إرهابية في المملكة العربية السعودية للاحتجاز الاحتياطي لفترات طويلة بصورة استثنائية^(٤٥). وبموجب النظام الصادر عام ٢٠١٤، يمكن احتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى بموجب أمر من المحكمة الجزائية المتخصصة. وبموجب النظام الصادر عام ٢٠١٧، يجب على المدعي العام في الوقت الراهن إصدار مذكرة التوقيف في غضون سبعة أيام من اعتقال المشتبه فيه، وهي فترة تتجاوز بكثير المعايير الدولية المقبولة. ولا تحتاج مذكرة التوقيف إلى تقديم تفاصيل عن التهم الموجهة^(٤٦).

٤٣- والتشريعات الجديدة لمكافحة الإرهاب تمنح رئاسة أمن الدولة سلطة إجراء عمليات تفتيش وتحقيقات ومصادرات، وملاحقات جنائية وإدارية دون إشراف قضائي^(٤٧). وقد أنشئت رئاسة أمن الدولة بموجب مرسوم ملكي صدر في تموز/يوليه ٢٠١٧ يزعم أن هدفه تنسيق المؤسسات الأمنية. وتمارس هذه الصلاحيات الآن تحت سلطة الملك مباشرة، ويتم من ثم تجاوز وزارة الداخلية^(٤٨). وهذا يعكس مركزية السلطات في المملكة العربية السعودية.

٤٤- والأفراد ملزمون قانوناً بتقديم معلومات خلال التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وهذا الالتزام القانوني يلغي التدابير الأساسية لحماية الخصوصية، مثل الامتيازات القانونية المهنية والصحفية.

٤٥- والمادة ١٥ من النظام الصادر عام ٢٠١٧ تمنح سلطات الدولة صلاحيات واسعة لاستخدام القوة البدنية على أسس غير محددة. ويبدو أنها تسمح باستخدام القوة ضد المشاركين

(٤٤) انظر لجنة مناهضة التعذيب، *نيوزيما ضد بوروندي* (CAT/C/53/D/514/2012)، انظر أيضاً اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، *المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والمركز الدولي لحماية حقوق الإنسان ضد مصر*، البلاغ رقم ٢٠٠٦/٣٣٤ المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١١، الفقرة ٢١٨: "متى أثار شخص يكون ضحية شكوكاً حول تقديم أدلة معينة تحت التعذيب أو سوء المعاملة، يجب ألا تكون الأدلة المعنية مقبولة، ما لم تستطع الدولة إثبات أنه لا وجود لخطر تعذيب أو سوء معاملة. وعلاوة على ذلك، عندما يتم الحصول على اعتراف في غياب بعض الضمانات الإجرائية التي تمنع هذا النوع من الانتهاكات، على سبيل المثال أثناء فترة الحبس الانفرادي، فينبغي عدم قبول الدليل".

(٤٥) أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها في عام ٢٠١٦ لأن قوانين الدولة الطرف تسمح بالاحتجاز دون توجيه اتهام لفترة قد تصل إلى ستة أشهر، ولا تطلب من السلطات سرعة تقديم المحتجزين إلى قاض لديه سلطة الأمر بالإفراج عنهم، ولا تكفل حق الأشخاص المحرومين من حريتهم في الحصول الفوري على مساعدة طبية مستقلة (CAT/C/SAU/CO/2، الفقرة ١٤).

(٤٦) المادتان ٥ و ١٩.

(٤٧) النظام الصادر عام ٢٠١٧، المادة ٤.

(٤٨) صحيفة "Saudi Gazette" - المملكة العربية السعودية تنشئ هيئة أمنية جديدة - ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧.

في تجمعات سلمية. واستخدام القوة في مثل هذه الظروف يشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

٤٦- والمادة ٢٧ من النظام تأذن للمحكمة الجزائية المتخصصة بالاستماع إلى شهادات الشهود والخبراء بشكل سري دون منح الدفاع فرصة استجوابهم شخصياً أو بواسطة محام. وهذا ينتهك الحقوق الأساسية للدفاع، ولا يتماشى مع الحق في المحاكمة العادلة إلا إذا تمت معادلته بضمانات فعالة. وليس الأمر كذلك في المملكة العربية السعودية.

٣- الافتقار إلى الاستقلالية

٤٧- في عام ٢٠١٦، رأت لجنة مناهضة التعذيب أن المحكمة الجزائية المتخصصة ليست مستقلة بما يكفي عن وزارة الداخلية^(٤٩). والتشريع الجديد يجرد وزارة الداخلية من الكثير من سلطات التحقيق ويضعها مباشرة تحت سلطة الادعاء العام ورئاسة أمن الدولة، وكلاهما يقدم تقاريره إلى الملك مباشرة. ومرة أخرى، فإن ذلك يتسق مع زيادة إضفاء الطابع المركزي على سلطة النظام الملكي ويدل على عدم الثقة في المؤسسات المدنية المستقلة. وبالتالي فإن الشواغل بشأن عدم استقلال المحكمة الجزائية المتخصصة لا تزال على حالها.

٤- استخدام عقوبة الإعدام بعد محاكمات غير عادلة بشكل واضح

٤٨- يعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء عدم مراعاة الأصول القانونية في قضايا الإرهاب عموماً. ويثير هذا الشاغل قلقاً شديداً في الحالات التي تتعلق بفرض عقوبة الإعدام. وفي عام ٢٠١٥، أفادت التقارير بتنفيذ الإعدام في أكثر من ١٥٨ شخصاً، وهو أكبر عدد إعدامات مسجل في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٩٥^(٥٠). وبلغ مجموع الإعدامات ١٥٤ حالة في عام ٢٠١٦. وأدى تنفيذ الإعدام في ٤٧ شخصاً في يوم واحد (٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦) إلى إثارة غضب دولي^(٥١). وأُعدم هؤلاء الأشخاص بقطع رؤوسهم ورميهم بالرصاص في مكان عام، عقب إجراءات قضائية لم تستوف المعايير الدولية الدنيا للإجراءات القانونية الواجبة. وكان بينهم عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية والاجتماعية، وأشخاص كانوا دون الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجرائم. وقد أدين بعضهم بارتكاب جرائم سياسية غير عنيفة^(٥٢). وكان إعدام رجل الدين الشيعي الشيخ نمر النمر هو الأكثر استفزازاً، فقد أدين بتهمة تتعلق بأنشطة سياسية^(٥٣).

٤٩- وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قدم للمحاكمة ٢٤ شخصاً بسبب الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية التي وقعت في عام ٢٠١١ (خلية العوامية). وقد حاکمت المحكمة الجزائية

(٤٩) CAT/C/SAU/CO/2، الفقرة ١٧.

(٥٠) A/71/332، الفقرة ٢٣.

(٥١) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "زيد يشجب تنفيذ إعدامات جماعية بحق ٤٧ شخصاً في المملكة العربية السعودية"، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٥٢) انظر النشرة الصحفية المشتركة الصادرة عن عدد من المقرررين الخاصين واللجنة المعنية بحقوق الطفل، "يجب على المملكة العربية السعودية التوقف فوراً عن إعدام الأطفال - دعوة من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة"، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(٥٣) انظر SAU 9/2014، SAU 12/2014، SAU 6/2015، SAU 2/2016، SAU 5/2016 and SAU 7/2017.

المتخصصة ١٤ منهم وقضت بإعدامهم. وتفيد التقارير بأن المحاكمة لم تستوف الإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة، وقد تعرض المتهمون للتعذيب ولم يتمكنوا من توكيل محامين^(٥٤). وتشكل هذه القضية مصدر قلق شديد.

٥٠- ومنذ زيارة المقرر الخاص، صدرت أحكام بالإعدام على عدة أفراد من الأقلية الشيعية وهم يواجهون تنفيذ الأحكام بشكل وشيك لمشاركتهم في مظاهرات في المنطقة الشرقية مؤيدة للديمقراطية في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. ووصفت جماعات المجتمع المدني المحاكمات بأنها غير عادلة بشكل واضح^(٥٥). وورد أن وزير العدل في المملكة العربية السعودية قد وصف المحاكمات بأنها "قضايا تتعلق بالإرهاب"، و"قد حضرها أقارب المتهمين ومثلي وسائط الإعلام وهيئة حقوق الإنسان"^(٥٦). ونظر المقرر الخاص بالتفصيل في ملف واحدة من هذه المحاكمات الذي يكشف على ما يبدو عن عدة انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة^(٥٧).

٥١- وأعرب المقرر الخاص عن شعوره بالجزع لأن النظام الصادر عام ٢٠١٧ ينص على عقوبة الإعدام على جرائم لا تؤدي إلى خسائر في الأرواح.

٥٢- ودعت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٧١ الدول الأعضاء لتقليص عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام. وأشار الأمين العام إلى أن تطبيق عقوبة الإعدام على جرائم إرهابية محددة بصورة فضفاضة وغامضة يشكل مصدر قلق شديد. وعلى النحو ذاته، ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان في بيانه أمام المؤتمر العالمي السادس لمناهضة عقوبة الإعدام^(٥٨) أن بعض الدول تجرم الممارسة المشروعة للحريات الأساسية باستخدام تشريعات غامضة للغاية بشأن مكافحة الإرهاب. وصرّح المفوض السامي بأن التهديد بعقوبة الإعدام أو استخدامها في تلك الحالات يشكّل انتهاكاً شنيعاً لحقوق الإنسان^(٥٩). ويرى المقرر الخاص أن هذا الأمر مناسب لوصف الطابع المؤسسي لاستخدام عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

٥٣- ويتفق المقرر الخاص مع الأمين العام في قوله إنه في ضوء تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان والسوابق القضائية وممارسات الدول، فإن فرض عقوبة الإعدام - لا سيما بهذه الصورة الوحشية وفي مكان عام التي تستخدمها المملكة العربية السعودية - يتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٥٤- والظروف المحيطة بتنفيذ عقوبة الإعدام يمكن أن تشكل معاملة أو عقوبة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة أو حتى ضرباً من التعذيب. وأساليب الإعدام المستخدمة في المملكة العربية السعودية تشمل قطع الرؤوس (عن طريق سيف) ثم الصلب في مكان عام^(٦٠).

(٥٤) انظر SAU 5/2016 and SAU 7/2017.

(٥٥) See SAU 7/2017. Also see Human Rights Watch, "Saudi Arabia: 3 alleged child offenders await execution: torture allegations ignored in unfair trial", 17 April 2016; Human Rights Watch, "Saudi Arabia: 14 Shia at risk of imminent execution: increase in executions since leadership change", 10 August 2017; and Reprieve, "14 Saudis facing imminent execution for protest offences", 14 July 2017.

(٥٦) RT, "Saudi Justice Min. defends secret court's death sentences for 14 Shia protesters", 7 August 2017.

(٥٧) انظر Windridge, "Fatally flawed".

(٥٨) المفوضية السامية لحقوق الإنسان "المؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام".

(٥٩) A/71/332، الفقرة ٣٣.

(٦٠) انظر SAU 2/2016.

وتستخدم أيضاً الرجم حتى الموت والإعدام رمياً بالرصاص. وفي بعض الأحيان قد تُقطع الأيدي والأرجل عقب قطع الرأس وتمنع الأسر من استعادة جثة المتوفى^(٦١). ولا يُنفذ حكم الإعدام بهذه الطريقة للمعاقبة على جرائم العنف الخطيرة فحسب، بل أيضاً على ما يسمى بجرائم الزنا أو الردة وممارسة السحر والشعوذة. ويرى المقرر الخاص أن المملكة العربية السعودية تستخدم عقوبة الإعدام بطريقة عفا عليها الزمن، ولا إنسانية ومهينة، ليس فقط بالنسبة للشخص الذي تُنفذ بحقه، ولكن بالنسبة لجميع الذين يساهمون في تنفيذها والذين يشاركون كمتفرجين. وهي تحط من قدر شعب المملكة العربية السعودية ككل وتسيئ إلىه.

٥٥- وينبغي للحكومة أن تعيد النظر على وجه السرعة في جميع القضايا الحالية للسجناء المتهمين والمحكوم عليهم في جرائم الإرهاب الذين يواجهون عقوبة الإعدام، من أجل ضمان استيفاء المعايير الدولية الدنيا في كل حالة. وهذا يعني أنه لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلا في أخطر الجرائم التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح، وينبغي ألا تفرض بحق أشخاص كانوا قاصرين وقت ارتكاب الجرائم أو أشخاص من ذوي الإعاقة النفسية أو الفكرية. وقال إن الاحترام الكامل وبصورة صارمة لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة هو الذي يميز بين عقوبة الإعدام، على النحو المسموح به بموجب القانون الدولي، وعقوبة الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وإذا بقيت المملكة العربية السعودية متمسكة بعقوبة الإعدام، على نحو يتعارض مع المعايير الدولية، فيجب عليها، كحد أدنى، مراعاة الكرامة الإنسانية، والبحث على وجه السرعة عن طرق أكثر إنسانية لإعدام المدانين لا تمجد التشويه والإذلال في مكان عام وتسيئ إلى جميع المعنيين.

دال - إعادة التأهيل

٥٦- يثني المقرر الخاص على الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة انتشار التطرف العنيف والإيديولوجيات المرتبطة به، ليس عن طريق تدابير أمنية فحسب، بل أيضاً باتخاذ إجراءات متضافرة تجمع بين المساعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدماج. وأضاف أن ظروف الاحتجاز في اثنين من السجون الخمسة التي زارها ترك لديه انطباعاً جيداً، وهي سجون مخصصة للمدانين أو المشتبه في ارتكابهم جرائم إرهابية. وقد زار سجن الحائر وسجن ذهبان وتفحص المرافق وتحدث مع كل من الموظفين والزلاء في كلتا المؤسساتين. وقال إن مستوى الرعاية، وظروف الاحتجاز في هذه المرافق، بما في ذلك الخدمات الطبية، والتدريب المهني، والمرافق الترفيهية، تبدو أعلى من المعايير. وهناك ترتيبات جيدة للأسر والزيارات الزوجية، ويُشجع السجناء على البقاء على اتصال بذويهم. ويحق للمملكة العربية السعودية أن تفتخر بالطابع الإصلاحية لمرافق السجون التي تضع فيها بعض السجناء المتهمين بالإرهاب.

٥٧- وأبدى المقرر الخاص إعجابه بمهنية برامج إعادة التأهيل والإدماج في مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية، وما يتسم به تصميم هذه البرامج من روح الابتكار والاستناد إلى الأدلة والخيال. ويضم هذا المرفق سجناء مدانين بالإرهاب على وشك إكمال مدة عقوبتهم، وتتيح لهم مجموعة من المهارات الحياتية البديلة من العلاج النفسي إلى التدريب المهني والتعليم الديني، التي تهدف إلى تقديم خطاب مضاد للتطرف. ويقول المسؤولون عن المركز إنه حقق

(٦١) انظر SAU 5/2015.

معدل عدم انتكاس بلغ ٨٦ في المائة - وهو معدل لا يتمكن المقرر الخاص من التحقق منه. ومنهجية المركز تستحق أن تحظى باهتمام الدول الأخرى.

٥٨- وفي الوقت نفسه، لاحظ المقرر الخاص عدم تدخل القضاء في إدخال الأشخاص إلى هذه المراكز^(٦٢). ومع بدء نفاذ النظام الصادر عام ٢٠١٧، انتقلت المسؤولية عن هذه المراكز من وزارة الداخلية إلى رئاسة أمن الدولة. ويمكن سلب حرية الأشخاص لفترات طويلة يمكن وصفها بأنها احتجاز إداري. وأبلغ المقرر الخاص بأن العديد من المنشقين تم تحويلهم إلى مراكز "القضاء على نزعة التطرف". ويشير المقرر الخاص إلى أن الدخول إلى هذه المراكز يكون طوعاً تفادياً لوصمه بأنه احتجاز تعسفي، نظراً لعدم وجود إذن من هيئة قضائية مستقلة.

هـ- عمليات مكافحة الإرهاب في اليمن والجمهورية العربية السورية

٥٩- في عام ٢٠١٥، تولت المملكة العربية السعودية قيادة تحالف جديد يضم ثمانية بلدان للقيام بعملية عسكرية في اليمن^(٦٣). وتهدف هذه العملية إلى استعادة سلطة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وكانت الحكومة اليمنية قد أُسقطت في عام ٢٠١٥ من قبل قوات المعارضة المسلحة الشيعية بقيادة الميليشيات الحوثية. وأبلغت حكومة المملكة العربية السعودية المقرر الخاص بأنها تصنف المتمردين الحوثيين الشيعة في اليمن على أنهم إرهابيون ترعاهم الدولة، ويزعم أنهم يحصلون على الدعم من جمهورية إيران الإسلامية، وأن العمليات التي تنفذها السعودية هي بالتالي، ولو بصورة جزئية، تندرج تحت عمليات مكافحة الإرهاب. وفي الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٥، عندما بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإبلاغ عن الإصابات في صفوف المدنيين، و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، قُتل ما لا يقل عن ١٤٤ ٥ مدنياً وأصيب حوالي ٨ ٧٤٩ بجروح. وبلغ العدد بين الأطفال ١ ١٨٤ قتيلاً و ١ ٥٩٢ جريحاً. ووفقاً لمفوضية حقوق الإنسان، فإن الغارات الجوية لا تزال هي السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين والأطفال. وهناك تقارير تفيد بأن قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية تسببت في مقتل حوالي ٣ ٢٣٣ مدنياً^(٦٤). ووقعت غارات جوية خلال عام ٢٠١٧ استهدفت مواكب تشييع وقوارب مدنية صغيرة، بالإضافة إلى الغارات الجوية التي استهدفت أسواق ومناطق سكنية وبنى تحتية عامة وخاصة^(٦٥). وبعد فترة قصيرة من زيارة المقرر الخاص، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، وقعت غارة جوية استهدفت المباني السكنية في العاصمة اليمنية، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٦ مدنياً وجرح ١٧ آخرين^(٦٦).

(٦٢) تشير المادة ٢٧ من النظام الصادر عام ٢٠١٤ والمادة ٨٩ من النظام الصادر عام ٢٠١٧ إلى الأشخاص المحتجزين أو المدانين بسبب ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظامين.

(٦٣) تكون التحالف في البداية من قوات عسكرية من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، وكذلك مرتزقة تابعين لشركة عسكرية أمريكية خاصة. وحصل التحالف على الدعم اللوجستي والاستخباراتي من فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة.

(٦٤) المفوضية السامية لحقوق الإنسان "اليمن: كارثة من صنع الإنسان تماماً" - تقرير صادر عن هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يدعو إلى إجراء تحقيق دولي"، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٦٥) A/HRC/36/33، الفقرة ٢٨.

(٦٦) Human Rights Watch, "Yemen: hiding behind coalition's unlawful attacks — lack of transparency underscores need for international inquiry", 8 September 2017.

٦٠- ويشير المقرر الخاص إلى أن جميع أطراف النزاع في اليمن، بما فيها المملكة العربية السعودية، ملزمون باحترام القواعد المنطبقة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبادئ الحيطة والتمييز والتناسب. وينبغي حماية المدنيين والأهداف المدنية في جميع الأوقات. وتحظى المستشفيات، والمدارس، والمواقع الدينية بحماية مشددة. ويجب على أطراف النزاع إتاحة وتسهيل مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق^(٦٧). وقال إن استهداف المدنيين والأعيان المدنية بصورة مباشرة أو شتّ هجمات غير متناسبة أو غير تمييزية وعدم اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب التأثير على المدنيين أو تقليله إلى أدنى حدّ أثناء العمليات، يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني^(٦٨).

٦١- وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنها تجري تحقيقاً مستقلاً في كل غارة جوية وتنشر النتائج، حسب الاقتضاء. ومع ذلك، يشعر المقرر الخاص ببالغ القلق لأن هناك القليل من المعلومات التي تنشر رسمياً عن الخسائر في صفوف المدنيين، على الرغم من إنشاء الفريق المشترك لتقييم الحوادث في آب/أغسطس ٢٠١٦ (آلية للتحقيق تتألف من ١٤ فرداً من أصحاب الخبرة العسكرية والقانونية من الدول الأعضاء). ورأى الفريق أن التحالف، في كل هذه الغارات باستثناء واحدة، كان يتابع هدفاً عسكرياً مشروعاً. وأعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن قلقها لأن فريق التقييم يقبل من الوهلة الأولى تأكيدات التحالف أن الهدف المقصود كان هدفاً عسكرياً مشروعاً يبرر الهجمات التي أسفرت عن إصابات في صفوف المدنيين وما لحق بالأعيان المدنية من أضرار أو تدمير. وعلى الرغم من تزايد تواتر وحدة الإصابات في صفوف المدنيين والأضرار بالأعيان المدنية، لا يبدو أن هناك إجراءات ملموسة اتخذت لمساءلة الجناة أو تقديم تعويضات كافية للضحايا^(٦٩).

٦٢- ويذكر المقرر الخاص المملكة العربية السعودية بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يفرض التزاماً على الدول بالتحقيق بفعالية في الانتهاكات المزعومة وكفالة تقديم الجناة إلى العدالة وتوفير الجبر التام والفعال للضحايا. والجبر لا يعني فقط حصول الضحايا على التعويض المناسب، بل أن يكون لهم الحق في معرفة الحقيقة ومنحهم ضمانات بعدم التكرار. وذكر أن المملكة العربية السعودية عليها التزام قانوني دولي بضمان قيام طرف مناسب من أطراف التحالف بإجراء تحقيق لتقصي الحقائق، على نحو مستقل عن سلسلة القيادة المشاركة في الهجمات الجوية، في جميع الحالات التي توجد فيها مؤشرات موثوقة بما تفيد باحتمال تعرض مدنيين للقتل أو الإصابة، والإعلان عن نتائج هذا التحقيق. ويدعو المقرر الخاص إلى المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالضحايا المدنيين في اليمن، ويدعو الحكومة إلى ضمان أن تجري هذه التحقيقات، في كل حالة من هذه الحالات، بأسلوب شفاف ويمكن التحقق منه بحيث يمكن الإعلان عن المدى الحقيقي للخسائر في صفوف المدنيين.

٦٣- ومنذ انتهاء الزيارة القطرية، أبلغ المقرر الخاص بالآثار المدمرة على السكان المدنيين الذين يعانون الفقر من جراء قرار المملكة العربية السعودية إغلاق المطارات والموانئ في اليمن على نحو يفرض حصاراً بحكم الأمر الواقع. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، يستورد اليمن ما يصل إلى ٩٠ في المائة من الاحتياجات اليومية^(٧٠). وهناك أكثر من ٧ ملايين شخص بقوا على قيد الحياة

(٦٧) A/HRC/33/38، الفقرة ١٠.

(٦٨) A/HRC/36/33، الفقرة ٢٨.

(٦٩) المرجع نفسه، الفقرة ٨٠.

(٧٠) انظر <https://unocha.exposure.co/eleven-facts-about-the-yemen-crisis>.

بفضل المعونة الإنسانية. وفي تقرير قدم إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وصفت الحالة في اليمن بأنها أكبر كارثة، فهناك أكثر من ٢٢ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة، و٨ ملايين شخص يواجهون خطر المجاعة، وهناك ما يزيد على مليون حالة إصابة بالكوليرا مع انتشار الإصابة بالدفتريا. وقال المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إن اليمن على حافة مجاعة من صنع الإنسان، وقد بقي السكان المدنيون على قيد الحياة بفضل العمليات الإنسانية. وقال المتحدث إن شريان الحياة يجب أن يبقى مفتوحاً، وإن من الضروري قطعاً السماح باستمرار عمليات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية دون عوائق^(٧١).

٦٤- ويرحب المقرر الخاص بالقرار الصادر عن التحالف في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية الحيوية ويشجع المملكة العربية السعودية على ضمان أن يكون ذلك دون عوائق. وأوضح أن حرمان السكان المدنيين في اليمن من المساعدة الحيوية في سياق النزاع المسلح يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني. وقد أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالفعل عن الجزع إزاء وقوع سلسلة من الهجمات في الآونة الأخيرة استهدفت المدنيين وأسفرت عن مقتل العشرات، بينهم العديد من الأطفال. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلن المفوض السامي لحقوق الإنسان عن إنشاء فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، وفق تكليف صادر عن مجلس حقوق الإنسان. ويقوم الفريق بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، ويعمل نحو إرساء المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

٦٥- وفيما يتعلق بمشاركة المملكة العربية السعودية في الصراع في الجمهورية العربية السورية، قال المقرر الخاص إنه تلقى تقارير متسقة تفيد بأن جماعات مسلحة غير تابعة للدولة وصفت بأنها الأكثر تطرفاً قد استفادت من الدعم السياسي والعسكري والمالي واللوجستي من داخل المملكة العربية السعودية. وقد وردت هذه التقارير من جهات فاعلة خاصة وتابعة للدولة على حد سواء. وهذا يتعارض مع الالتزام الذي أعربت عنه الحكومة بوقف تمويل الإرهاب، وسياستها المعلنة بشأن مكافحة الإرهاب على الصعيد الداخلي وخارج حدودها. وهذه الادعاءات، التي تؤيدها مجموعة متنوعة من المصادر العامة الموثوقة، تتطلب التحقيق من جانب الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١^(٧٢). وهذه الآلية الجديدة، التي أنشئت عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١، مسؤولة عن التحقيق في الجرائم التي ترتكبها جميع الأطراف في النزاع.

(٧١) Casey Quackenbush, "Saudi Arabia won't let aid enter Yemen. That could cause 'catastrophic' famine", *Time*, 9 November 2017.

(٧٢) See, among other public sources, Patrick Cockburn, "We finally know what Hillary Clinton knew all along — US allies Saudi Arabia and Qatar are funding ISIS", *Independent* (London), 14 October 2016; Gareth Porter, "How America armed terrorists in Syria", *American Conservative*, 22 June 2017; United States, Defence Intelligence Agency, classified memorandum dated 2012 (www.judicialwatch.org/wp-content/uploads/2015/05/Pg.-291-Pgs.-287-293-JW-v-DOD-and-State-14-812-DOD-Release-2015-04-10-final-version11.pdf), revealed by WikiLeaks the contents of which were confirmed by a former director of the Agency, Michael Flynn, in an Al Jazeera interview dated 13 January 2016; WikiLeaks cable No. 09STATE131801_a, dated 30 December 2009 (https://wikileaks.org/plusd/cables/09STATE131801_a.html); and Vice-President Joe Biden's speech to Harvard students and his later apologies: Carol Giacomo, "Joe Biden apologizes

خامساً - استنتاجات وتوصيات

٦٦ - مما لا شك فيه أن المملكة العربية السعودية تعرضت للعديد من الأعمال الإرهابية على أرضها خلال الـ ٣٠ عاماً الماضية. ويوجد بها عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من النزاعات في العراق والجمهورية العربية السورية^(٧٣). وترى الحكومة بحق أن عليها حماية مواطنيها واتخاذ تدابير شاملة ومفيدة للتصدي لخطر الإرهاب.

٦٧ - ومع ذلك، تبين التجربة أن تدابير مكافحة الإرهاب غير المتناسبة أو التمييزية يكون لها تأثير سلبي. فتدابير مكافحة الإرهاب التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية قد ثبت أنها غير فعالة وتؤدي إلى نتائج عكسية. ولا يمكن حصر تدابير مكافحة الإرهاب في استخدام القوة العسكرية وتدابير إنفاذ القانون والعمليات الاستخباراتية وحده^(٧٤). وهذه التدابير لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا احترمت حقوق الإنسان^(٧٥). ومن الضروري أن تكون أي تدابير تتخذها المملكة العربية السعودية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (أيًا كان تعريفه) ممتثلة لجميع الالتزامات القانونية الدولية للدولة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي^(٧٦).

٦٨ - ويتعين على المملكة العربية السعودية، بوصفها من الشركاء الرئيسيين في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، أن تثبت أنها جادة في مكافحة ومنع الإرهاب والتطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب. ومع ذلك، فمن الواضح أن تدابير مكافحة الإرهاب أسوء استخداماتها لكبح المعارضة السياسية وقمع المعارضة السلمية وإسكات الأصوات السلمية المناهضة بالإصلاح.

٦٩ - ويخلص المقرر الخاص في تقريره إلى أن الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير سلمياً يتعرضون للاضطهاد بصورة منهجية في المملكة العربية السعودية. ويقبع الكثيرون منهم في السجون منذ سنوات عديدة. ووقعت أخطاء قضائية فاضحة أدت إلى إعدام آخرين. ويمثل الإفلات من العقاب ثقافة سائدة في أوساط الموظفين العموميين الذين يتورطون في ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وتغلق السبل السلمية لجبر

for telling the truth", *New York Times*. See also the investigative report by Dilyana Gaytandzhieva, "350 diplomatic flights carry weapons for terrorists", *Trud*, 2 July 2017; followed up by Tyler Durden, "Journalist interrogated, fired for story linking CIA and Syria weapons flights", *Zero Hedge*, 28 August 2017; interview of the former Prime Minister of Qatar, Hamad Bin Jassim, on Qatari national TV, dated 25 October 2017 (www.youtube.com/watch?v=nOdW04XCwHk); Editorial Board, "Fighting, while funding, extremists", *New York Times*, 19 June 2017; and Martin Williams, "FactCheck Q&A: is Saudi Arabia funding ISIS?", Channel 4, 7 June 2017.

(٧٣) وفقاً لأحدث الأرقام، ذهب ٣ ٢٤٤ من مواطني المملكة العربية السعودية إلى الجمهورية العربية السورية أو العراق، بينما تم توقيف ٧ ٥٢٣ في تركيا. ريتشارد باريت، "ما بعد الخلافة: المقاتلون الأجانب والتهديد الذي يطرحه العائدون" (مركز صوفان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

(٧٤) قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤).

(٧٥) الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨.

(٧٦) قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و١٤٥٦ (٢٠٠٣)، و١٥٦٦ (٢٠٠٤)، و١٦٢٤ (٢٠٠٥)، و٢١٧٨ (٢٠١٤)، و٢٢٤٢ (٢٠١٥)، و٢٣٤١ (٢٠١٧)، و٢٣٥٤ (٢٠١٧)، و٢٣٦٨ (٢٠١٧)، و٢٣٧٠ (٢٠١٧)، و٢٣٩٥ (٢٠١٧)، و٢٣٩٦ (٢٠١٧)؛ وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٤/٣٥ وقرارات الجمعية العامة ٦٠/٤٩ و٦٠/٥١ و١٢٣/٧٢ و١٨٠/٧٢.

المظالم باللجوء إلى تدابير قمعية لإسكات المجتمع المدني. وهناك افتقار تام تقريباً للشفافية فيما يتعلق بالملاحقات القضائية لمرتكبي الأعمال الإرهابية، وتوجد ثغرة في المساءلة فيما يخص عمليات مكافحة الإرهاب خارج الحدود الإقليمية. وعوضاً عن معالجة هذه المسائل، التي أثارها المقرر الخاص مع الحكومة في نهاية الزيارة القطرية، اعتمدت المملكة العربية السعودية تشريعات تعسفية أكثر من ذي قبل لمكافحة الإرهاب. ويرى أن هذه ليست إجراءات تتخذها إدارة تتحلّى بالثقة والاطمئنان، وأن زيادة إضفاء الطابع المركزي الواضح في جميع المجالات يبرهن على مستوى انعدام الاطمئنان لمواقف هذه الإدارة على الصعيد الداخلي وعالمياً. وعلى الرغم من أن الحكومة تعاملت مع المقرر الخاص بلباقة مهنية أثناء زيارته، فقد منعه الموظفون من التحدث إلى السجناء الذين أعرب عن رغبته في مقابلتهم على انفراد، وأخذوه عوضاً عن ذلك إلى مرافق مختارة بعناية. وبدلاً من التعامل بشكل إيجابي وبناء مع القضايا المطروحة، لجأت الحكومة إلى النفي بصورة شاملة، وتقديم تطمينات واهية والاحتجاج بتفسيرها للشريعة الإسلامية من أجل تبرير أفعالها. وقال إن على المملكة العربية السعودية تغيير مسارها على وجه السرعة إذا أرادت أن تؤدي أي دور فعال في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

٧٠- وعندما قدمت المملكة العربية السعودية ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، تعهدت بالالتزام بأعلى معايير حماية حقوق الإنسان. أما الصورة التي يعكسها هذا التقرير فتلقي بظلال على ما إذا كان من الحكمة قبول عضوية المملكة العربية السعودية في المجلس والمخاطرة بتقويض سلطة المجلس نفسه في نظر العالم. وبناء على ذلك يدعو المقرر الخاص المملكة العربية السعودية إلى أن تثبت، عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة، أنها تعترم حقاً التقيد في المستقبل بأعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها^(٧٧)، والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في آذار/مارس ٢٠١٦ عندما ترشحت لعضوية مجلس حقوق الإنسان^(٧٨).

٧١- يوصي المقرر الخاص الدول بما يلي:

(أ) أن تعيد الحكومة النظر على وجه السرعة في تعريف الإرهاب الوارد في النظام الصادر عام ٢٠١٧ لجعله متوافقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي لها أن تكفل على وجه الخصوص تحديد أحكامه بدقة وعدم استخدامها كأساس لملاحقة الأشخاص الذين يشاركون في التعبير غير العنيف والدعوة السياسية. ويجب على المملكة العربية السعودية أن تمتنع عن استخدام التشريعات الأمنية الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب لقمع المعارضة السياسية السلمية ومنتقدي الإجراءات التي تتخذها الدولة، والنظام الحالي والأسرة المالكة؛

(ب) ينبغي للمملكة العربية السعودية أن تنشئ على وجه السرعة آلية مستقلة تُعنى بالأمن الوطني والإجراءات القانونية الواجبة لكي تعيد النظر بصورة مستقلة في جميع الحالات المتعلقة بجرائم يُزعم أنها ارتكبت عن طريق التعبير في شكل خطابي أو خطي.

(٧٧) قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، الفقرتان ٨-٩.

(٧٨) A/71/72.

وينبغي للآلية أن تسعى أولاً إلى تحديد جميع الأفراد الذين يقضون حالياً عقوبات بالسجن على أفعال تشكل موضوعاً ممارسة لحقهم في حرية التعبير، وحرية التفكير أو الضمير أو الدين أو الرأي، أو الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وينبغي أن تكون لهذه الآلية صلاحية تخفيف الأحكام أو العفو فوراً عن جميع هؤلاء السجناء. ويجب أن تضم الآلية أحد كبار أعضاء السلطة القضائية، إلى جانب أغلبية من الأكاديميين القانونيين المستقلين، ومحامين مستقلين وممثلين للمجتمع المدني؛

(ج) المملكة العربية السعودية ملزمة بالتحقيق على وجه السرعة وبصورة تلقائية، في جميع ادعاءات التعذيب وإساءة المعاملة وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في إطار مكافحة الإرهاب والأمن الوطني. ويجب أن تتيح السبل الفعالة والميسرة التي تمكن الضحايا من تقديم الشكاوى بشأن التعذيب وإساءة المعاملة في جميع أماكن الاحتجاز. ويجب إجراء تحقيقات مستقلة حقاً كلما كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في حدوث إساءة معاملة. ويجب أن تضمن الحكومة عدم تعرض أصحاب الشكاوى للانتقام، وأن تضمن حصول ضحايا التعذيب أو سوء المعاملة على التعويض المناسب. وفي إطار هذا الالتزام، تكون السلطات المختصة ملزمة بضمان خضوع الأشخاص لفحوص طبية مستقلة بموافقتهم، عند توقيفهم وعلى فترات منتظمة بعد ذلك؛

(د) ونظراً لانتشار ادعاءات التعذيب في القضايا المتعلقة بالإرهاب، يجب على الحكومة أن تضمن عدم قبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه في القانون وفي الممارسة العملية، إلا إذا احتج بها كدليل ضد شخص متهم بممارسة التعذيب. وينبغي تحسين التدريب القضائي للتأكد من أن جميع القضاة على علم بأنهم ملزمون بأخذ أي ادعاء بالتعرض للتعذيب على محمل الجد والتحقيق فيه بصورة شاملة؛

(هـ) ينبغي أن تتخذ تدابير لتعزيز استقلال المحكمة الجزائية المتخصصة، وكفالة زيادة الشفافية في إجراءاتها؛

(و) ينبغي منح جميع المتهمين بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب الحق في محاكمة عادلة تحترم الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة. ينبغي تعديل النظام الصادر عام ٢٠١٧ لتوفير الحماية الفعالة للحق في الحصول على محام، والحق في المراقبة القضائية للاحتجاز والحق في تقييد مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة؛

(ز) المملكة العربية السعودية ملزمة قانوناً بأن تنفذ جميع التوصيات المحددة والمفصلة الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب، والقرارات الصادرة عن الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي؛

(ح) يوصي المقرر الخاص المملكة العربية السعودية، في ضوء النتائج التي توصل إليها، بتوجيه دعوات إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، للقيام بزيارات قطرية من أجل زيادة التحقيق في القضايا الواردة في هذا التقرير؛

(ط) ينبغي للمملكة العربية السعودية التوقيع والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الأول الملحق به، فضلاً عن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وتمكين اللجنة الفرعية لمنع التعذيب من إجراء عمليات تفتيش منتظمة وغير معلن عنها لجميع أماكن الاحتجاز؛

(ي) يتعين على الحكومة إدخال برامج التدريب الإلزامي لموظفي إنفاذ القانون والحقوقيين والمدعين العامين والقضاة والعاملين في القطاع الطبي بشأن دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول)؛

(ك) ينبغي للمملكة العربية السعودية وقف العمل فوراً بعقوبة الإعدام بهدف أن تصبح طرفاً في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛

(ل) ينبغي للحكومة أن تضع تشريعات تكفل في جميع حالات سلب الحرية في إطار برنامج مكافحة التطرف وإعادة التأهيل، أن يكون ذلك بموجب إذن من سلطة قضائية مستقلة ومحيدة وتحت إشرافها؛

(م) ينبغي للمملكة العربية السعودية أن تكفل، في سياق عمليات مكافحة الإرهاب خارج حدودها الإقليمية في اليمن والجمهورية العربية السورية، إجراء تحقيق لتقصي الحقائق بصورة مستقلة عن سلسلة القيادة المشاركة في الغارات الجوية، وذلك في جميع الحالات التي توجد فيها مؤشرات موثوقة تفيد بمقتل أو إصابة مدنيين. ويدعو المقرر الخاص إلى المزيد من الشفافية، ويدعو الحكومة إلى ضمان إجراء هذه التحقيقات في كل حالة من هذه الحالات، وإعلان العدد الحقيقي للضحايا المدنيين، بمن فيهم أولئك الذين لقوا حتفهم؛

(ن) يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى التحقيق في الادعاءات التي تفيد بأن جماعات المعارضة المسلحة المتطرفة العنيفة في الجمهورية العربية السورية تحصل على الدعم المادي من مصادر داخل المملكة العربية السعودية. وينبغي للحكومة أن تتعاون تعاوناً تاماً مع آليات الأمم المتحدة المكلفة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية، وأن تضاعف جهودها الرامية إلى منع توريد الأسلحة بصورة فعالة إلى الجماعات المسلحة المشاركة في النزاع، والمشاركة بفعالية في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي.